



تقرير توثيقي رقم (2)
جلسة المجلس التشريعي بتاريخ 2015/1/28

تقرير اللجنة السياسية حول مشروع القرار المقدم
من السلطة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال

مطبوعة الأرقام
2822059



المجلس التشريعي الفلسطيني
1436هـ - 2015م

plc.gov.ps +972 8 2827037
info.plc@gov.ps f plc.gaza
+972 8 2829016 t @PLCMedia

“المقدمة”

تقاس الدول من حيث تقدمها وتخلّفها، وفق المعيار التشريعي ومدى حضوره وفاعليته، فكلما كانت المؤسسة التشريعية فاعلة ومستقلة وقوية ومؤثرة، كلما كانت الدولة أكثر قريباً من المفهوم الديمقراطي لها، وأكثر قدرة على حماية الحقوق والثوابت الوطنية، والاحتكام الى سلطة القانون، والعمل في النظم السياسية بوصفها جهازاً فعالاً يؤدي دوراً رقابياً وتشريعياً داخل هرمية الدولة وبنائها، وتستطيع السلطة التشريعية احتواء التوجهات الجديدة في المجتمع، وتحديد الأولويات الوطنية والحاجات التي يفرزها المجتمع نتيجة للتطور والتغيير في حراكه.

وتمارس السلطة التشريعية مهامها كما وردت في الدستور، وحيث إن المجلس التشريعي الفلسطيني هو السلطة المنتخبة من قبل أبناء شعبنا، وقد جاءت انتخابات ٢٠٠٦ للتعبير عن توجه الناخب الفلسطيني لدعم برنامج المقاومة ودحر الاحتلال، من هنا نرى أنفسنا ملزمين أمام هذا الناخب أن ننطلق بقوة من أرضية الحفاظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية التي دفع النواب وأبناء شعبنا في سبيلها أثمناً باهظة من دمائهم وأرواحهم وبيوتهم ومقدراتهم.

ويأتي هذا الكتيب في إطار توثيق جلسة من أهم جلسات المجلس التشريعي خلال العام ٢٠١٥م، والتي ناقشت خلالها تقرير اللجنة السياسية بالمجلس التشريعي حول مشروع السيد/ محمود عباس المقدم لمجلس الأمن والخاص بإقامة دولة في حدود ١٩٦٧ مقابل إنهاء الاحتلال وذلك على حساب كافة الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس وحق العودة.

أنوكم

د. أحمد محمد بحر

رئيس المجلس التشريعي بالإقامة

أولاً: افتتاحية الجلسة

د. أحمد محمد بحر



الإخوة النواب.. الإخوة النوابات..

أبناء شعبنا الفلسطيني الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

لعله من أقدار الله أن تنعقد جلسة اليوم في ذكرى مرور ٩ سنوات على تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني في ولايته الثانية عقب نتائج الانتخابات التشريعية في ٢٥/١/٢٠٠٦م التي شهد العالم أجمع بنزاهتها وأشاد بمستواها الديمقراطي الرفيع. إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني إذ نستذكر اليوم ثقل وشدة وطأة المؤامرة على الديمقراطية الفلسطينية ونتائج الانتخابات الفلسطينية الزهية، والتي حاولت تفرغ نتائج الانتخابات من مضامينها والانقلاب عليها جملة وتفصيلاً، فأعلنت الرباعية الدولية عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات ووضعت شروطاً على حركة حماس للاعتراف بنتائج الانتخابات، وهي الاعتراف بإسرائيل ونبذ المقاومة والاعتراف بالاتفاقيات التي وقعنها منظمة التحرير.

واستمرت حلقات المؤامرة الرامية إلى الانقلاب على نتائج الانتخابات التشريعية، إذ أقدم الاحتلال على شنّ أكبر حملة اختطاف بحق نواب الشرعية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني شملت أكثر من خمسة وأربعين نائباً، على رأسهم الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس. وفرضت أحكاماً متفاوتة بالسجن بحقهم، في محاولة يائسة لتعطيل عمل المجلس التشريعي ووقف فعالياته الوطنية في خدمة شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية.

بل إن سلطات الاحتلال عاودت اختطاف من أطلقت سراحه من النواب بعد انتهاء مدة



محكوميته. ليقضي نواب المجلس التشريعي معظم السنوات التسع خلف القضبان. ولا زال د. عزيز دويك رئيس المجلس وأكثر من ٢٠ نائباً رهن الاختطاف في سجون الاحتلال الصهيوني حتى اليوم.

واكتملت حلقات المؤامرة بتساقط السلطة الفلسطينية مع المخطط الصهيوني والإقليمي والدولي للانقلاب على نتائج الانتخابات. إذ جَاهَلت تماماً قضية النواب المختطفين في سجون الاحتلال الذين يمثلون إرادة وتوجهات شعبنا الفلسطيني.

ولم تكتفِ السلطة بذلك بل ذهبت بعيداً عبر قيامها بمنع رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك من دخول المجلس في رام الله. وقامت بلاحقة النواب التابعين لكتلة التغيير والإصلاح البرلمانية. والتضييق على عائلاتهم واعتقال أبنائهم وأقربائهم. وبلغ بها الأمر حد إطلاق النار على ساق النائب المرحوم الشيخ حامد البيتاوي من قبل بعض عناصر الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة وسط مدينة نابلس أمام الناس بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٩م. واقتحام بيت النائب منى منصور زوجة الشهيد جمال منصور أكثر من مرة. وغيرها الكثير.

ورغم ذلك فقد استمر المجلس التشريعي في العمل بكامل طاقته وفعاليته البرلمانية. وتأدية مهامه المنوطة به حسب القانون الأساسي الفلسطيني. وبسنّ التشريعات والقوانين التي تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني والمحافظة على الحقوق والثوابت الفلسطينية. إذ أصدر المجلس خمسين قانوناً. من بينها قانون حق العودة. وقانون حرّم وتجريم التنازل عن القدس. وقانون حماية المقاومة. فضلاً عن مئات القرارات التي تصب في خدمة شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية العادلة. كما مارس الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ووزارات ومؤسسات الحكومة المختلفة بهدف ضبط أدائها وتقويم أعمالها وفقاً للقانون.

وسط كل ذلك. استبشرنا في المجلس التشريعي الفلسطيني خيراً بتوقيع اتفاقيات المصالحة الفلسطينية. بدءاً باتفاق القاهرة شهر مايو عام ٢٠١١. وإعلان الدوحة شهر فبراير عام ٢٠١٢. وإعلان الشاطئ شهر إبريل عام ٢٠١٤. التي نصت جميعها على رزمة من الإجراءات والخطوات التي يقع تفعيل المجلس التشريعي منها في القلب والصميم. إلا أن السيد محمود عباس وقيادة حركة فتح لم تلتزم بأي من هذه الاتفاقيات سوى تشكيل

حكومة التوافق الوطني التي تم تفريغها من محتواها الوطني من خلال تنصلها من التزاماتها الوطنية والأخلاقية والإنسانية تجاه قطاع غزة وأهل الصامدين. وتمييزها العنصري بين موظفي حكومة غزة السابقة والموظفين التابعين لحكومة رام الله. وتنكرها لأهم واجباتها المتعلقة بالتنفيذ والإشراف على ملف إعادة إعمار ما دمرته الحرب الصهيونية الأخيرة على القطاع.

وبالرغم من الجهود المخلصة والتحركات الصادقة التي بادرت إليها بعض القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية من أجل تطبيق اتفاقات المصالحة. وإعادة تفعيل المجلس التشريعي. وحصولها على وعود وتعهدات من السيد محمود عباس حول استئناف جلسات المجلس التشريعي. إلا أن الأمور بقيت على ما هي عليه دون أي تغيير. ودون أن يف السيد عباس بوعوده وتعهداته والتزاماته التي كان الكلّ الوطني الفلسطيني ينتظرها بفارغ الصبر من أجل تصحيح الحال والمسار الوطني وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس سليمة.

وكي لا يبقى الوضع الفلسطيني الداخلي المثخن بالجراحات والمثقل بالآلام والمعاناة التي بلغت حدوداً خطيرة في قطاع غزة خلال الفترة الأخيرة. وكما لا يبقى النظام السياسي الفلسطيني رهناً لمزاج وأهواء وتقلبات ومخططات السيد محمود عباس. فقد قررنا في رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني استئناف جلسات المجلس. متسلحين بثقة ودعم شعبنا الفلسطيني الذي حملنا المسؤولية. وبنصوص القانون الأساسي الفلسطيني التي تمنحنا الحق الكامل في العمل البرلماني وأداء المهام البرلمانية المنصوص عليها حسب القانون والدستور.

الإخوة والأخوات.. أبناء شعبنا الفلسطيني..

إن نواب المجلس التشريعي الفلسطيني ينطلقون من أرضية الحفاظ على الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية. وحماية برنامج المقاومة والتحرير. فما انتخبنا شعبنا إلا على برنامج المقاومة ودحر الاحتلال. وقد دفع النواب وأبناء شعبنا الفلسطيني في سبيل ذلك أثماناً باهظة من دمائهم وأرواحهم وبيوتهم ومقدراتهم إبان الحروب الصهيونية الغاشمة التي صبّت على قطاع غزة خلال السنوات الماضية.

ثانياً: تقرير اللجنة السياسية

النائب د. محمود الزهار

رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله والصحابه والتابعين.

السيد الرئيس الأخوة والأخوات نواب الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عملاً بأحكام المواد (١٠، ١١، ١٢، ١٣) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي. ووفقاً لمهام اللجنة السياسية التي ناقشت آخر التطورات والمستجدات التي تخص القضية الفلسطينية، وهو مشروع السيد محمود عباس لإصدار قرار إنهاء الاحتلال من مجلس الأمن. ارتأت اللجنة أن تقدم للمجلس التشريعي تقريرها لمناقشته وإقراره حول هذا الموضوع.

إننا في اللجنة السياسية نعبر عن رضانا عن استئناف جلسات المجلس التشريعي ونقدم لكم ولشعبنا الفلسطيني موقفنا واضحاً في مشروع السيد محمود عباس الذي ذهب إلى مجلس الأمن ليوسع من الخلاف الذي نشأ في داخل الساحة الفلسطينية بنكوصه عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين الفصائل الفلسطينية، وفشل حكومة التوافق في تحقيق أي مهمة من مهامها. ودورها المرفوض بتعطيل إعادة إعمار قطاع غزة وعدم تأدية واجبها تجاه الموظفين الشرعيين الذين حموا قطاع غزة في وجه الاعتداءات الصهيونية الكبيرة. والتي كان آخرها في يوليو ٢٠١٤م.

يأتي هذا المشروع الكارثة لمجلس الأمن ليراكم التنازلات المجانية دون موافقة أو تفويض من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. ووصل إلى تفسخ حركة فتح وانفضاض بعض الفصائل عنها ولم يبق سوى أسماء فصائل لا قواعد لها على الأرض.

ومن هنا فإننا نؤكد لأبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية ولكل أحرار العالم أننا سوف نبقي ثابتين مرابطين. متمسكين بحقوقنا وثوابتنا الوطنية التي يراد لها اليوم المسخ والشطب والنكران في أروقة المؤسسات والمنظمات الدولية والأممية. والتي كان آخرها المشروع الذي تقدم به السيد محمود عباس إلى مجلس الأمن الدولي. والذي يتضمن شطباً كاملاً لقضية اللاجئين وحمل تنازلات خطيرة وجوهرية لا يمكن القبول بها بأي حال من الأحوال.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني. وباسم شعبنا ندعو السيد محمود عباس إلى مراجعة مسيرته السياسية والوطنية. ووقف كل أشكال المراهنات السياسية الخاسرة التي لا تجلب لشعبنا سوى الوبال والخسران. وخاصة وقف التنسيق الأمني والعمل على تطبيق اتفاقات المصالحة الوطنية. وإعادة تفعيل المجلس التشريعي في الضفة والقطاع. وعقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية والدعوة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية. وقيام حكومة التوافق الوطني بكل واجباتها المناطة بها حسب اتفاقات المصالحة الوطنية. وعلى رأسها الشروع في ملف إعادة الإعمار. ووقف التمييز العنصري بحق الموظفين ومنحهم حقوقهم كاملة حسب القانون.

نتقدم بالشكر لكل من وقف مع قضيتنا وأخص بالذكر النواب الأوروبيين الذين طالبوا بتعليق اتفاقية الشراكة مع إسرائيل بسبب ارتكابها مجازر في غزة. كما نثمن عالياً دور اتحاد البرلمانات الإسلامية ومطالبها بحاسبة إسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني. وختاماً.. فإننا نخذر من أن استمرار الأوضاع الكارثية في قطاع غزة. والإصرار على مواصلة النهج المشين للسيد محمود عباس والسلطة الفلسطينية. ما من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام السياسي الفلسطيني بالكامل. ويدفع الأوضاع الفلسطينية نحو الانفجار بما لا تحمد عقباه.

وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

وبدلاً من الاستفادة من الإنجاز الوطني الكبير بانتصار المقاومة الفلسطينية على الاحتلال في يوليو ٢٠١٤، يستمر السيد عباس في مشروعه بتسفيه المقاومة ونفي الانتصار عنها بعد أن قال إنه شريك فيها.

ذهب السيد عباس إلى مجلس الأمن في واحدة من خطواته المرتبكة وقفزاته السياسية العشوائية، ليخرج نفسه من حرج فشل مفاوضات كيري التي استمرت لمدة عامين، هذا الفشل الذي يتكرر يوماً بعد يوم من منطلق الخوف من بطش حلفائه الإسرائيليين والأمريكان.

إن هذا المشروع هو استمرار لتجاهل الشعب الفلسطيني وقواه الشرعية والفاعلة في الداخل والخارج، يوم بدأ بذهاب منظمة التحرير إلى مدريد عام ١٩٩١م، ثم اتفاق أوسلو المشؤوم في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، والذي تنازلت فيه منظمة التحرير عن ٧٨٪ من مساحة فلسطين مقابل تشكيل سلطة التعاون الأمني معه.

إن اتفاق أوسلو ألغى حق اللاجئين في العودة إلى فلسطين كلها في مقابل وعود بعودة البعض ثم وصلنا إلى رقم عودة صفر.

يأتي هذا التنازل في ظل مسلسل الفساد الذي لم يتوقف حتى بعد تشكيل حكومة الوفاق بحرمان الذين دافعوا عن الشعب والأرض في أربعة اعتداءات صهيونية في الصحة والتعليم وغيرهما بينما تصرف الرواتب للمستنكفين.

يأتي هذا الإخدار في القضية الوطنية بتحول منظمة التحرير إلى أجهزة تعاون أمني ضد المقاومين وأسرههم ومؤسستاتهم، فعدد الذين اعتقلتهم سلطة عباس في عام ٢٠١٤م بلغ "٢١١٣" معتقلاً، منهم (١٠٦٤) اعتقال سياسي، واستدعاء (٦٣٦)، واعتداءات على المقاومة والشعب بلغت (٣٠٧) حادثة، وتم تمديد اعتقال إداري (١٠٦) حالة، ولقد بلغت الاعتداءات في ظل حكومة التوافق (١٢٢١) حالة.

وفي الوقت نفسه يتردد السيد عباس عن اتخاذ خطوات تحاكم المجرمين الصهاينة على اعتداءاتهم في غزة أعوام ٢٠٠٦م، ٢٠٠٨م، ٢٠١٢م، ٢٠١٤م ويناور معهم سياسياً من أجل مكاسب سياسية وهمية لا تساوي قطرة دم واحدة من طفل فلسطيني.

ويستمر مسلسل الفساد مع إصراره على حصار غزة وتعطيل الإعمار وإغلاق معبر رفح.

ويؤكد ذلك بقوله إن فتح معبر رفح في الأيام ٢٠-٢١-٢٢ يناير ٢٠١٥م جاء بطلب منه، ويستمر أبو مازن في مصادرة المساعدات التي جاءت من السعودية لمؤسسة UNDP ويدعي لسلطته الجازاً لم يقم به، ولم يقدم للشعب الفلسطيني منها شيئاً.

لقد دمر السيد عباس منظمة التحرير، ليس في برنامجها فقط، ولكن في تماسكها، وامتنع عن دعوة الإطار المؤقت الذي قبلت به المقاومة لفترة انتقالية، وذهب في خطوات انفرادية مدمرة كان آخرها هذا المشروع الفاشل.

إن الرجل لا يعير أحداً أهمية، لقد شق الصف الفلسطيني بعلاقاته المتوترة مع معظم الفصائل وإهمال موقف الشعب خارج فلسطين وإضعاف حركة فتح في الضفة وشقها في القطاع.

وتأتي هذه الخطوة في ظل انتصار المشروع البديل "انتصار المقاومة"، وبدلاً من الاستفادة من آثارها على العدو يقوم بإنكارها بل وتجريمها بحجم ما صنعه العدوان الصهيوني من قتل ودمار وحصار وإنكار الحقيقة الساطعة "انتصار المقاومة".

ذهب السيد عباس إلى مجلس الأمن وهو يعلم أنه لن يحصل على قرار إيجابي، بل كان الهدف عدم إحراج أمريكا إذا استخدمت الفيتو، إن موقف أمريكا عنده أهم من مصالح الشعب الفلسطيني صاحب الأرض والقرار.

لا يزال السيد عباس يلعب في إطار المراهنة على الأحزاب الإسرائيلية، اليمين واليسار، مراهناً على نجاح اليسار الذي أسس الدولة وشن كل الحروب على العرب ولا يزال يظن السيد عباس أن خطواته السياسية قد تعطى دوراً أكبر للأوروبيين على حساب أمريكا بتبنيه الورقة الأوروبية.

النتائج:

١- التنازل عن كل ما قدمته القرارات الأممية السابقة، والتي رفضها الشعب أيضاً والتي كان فيها العديد من القضايا الهامة المتعلقة بالأرض، وحق العودة، وتجريم الجدار وغيره، رغم أنها لم تحقق شيئاً في الواقع.

٢- في الوقت الذي اعتبر فيه الشعب الفلسطيني حدود عام ١٩٦٧م إجحافاً لحقوقه وثوابته، ذهب عباس إلى المزيد من التنازل بتقديم مشروعه الذي أبقي الكتل الاستيطانية الصهيونية

البديلة. والتي هي حق جميع الشعوب المحتلة بكل وسائل المقاومة. لطرد الاحتلال واسترداد الأرض والمقدسات. وعودة أصحاب الأرض الشرعيين.

خامساً: يدعو المجلس التشريعي الفصائل الفلسطينية والقوى الشعبية للاجتماع للبحث في البدائل للرد على هذه التنازلات الخطيرة.

سادساً: يدعو المجلس التشريعي جميع النواب في الضفة الغربية للمشاركة في جلسات المجلس والقيام بدورهم. وتحمل المسؤولية تجاه خطورة الخطوات السياسية للسلطة.

سابعاً: يدعو المجلس التشريعي لعقد مؤتمرات شعبية في كل من قطاع غزة والضفة والقدس. وكل تجمعات الفلسطينيين في الشتات بالتمسك بثوابتنا. ورفض هذه التنازلات.

ثامناً: يدعو المجلس التشريعي إلى إجراء انتخابات جديدة وفق اتفاق القاهرة ٢٠١١.

تاسعاً: إرسال نتائج هذه المؤتمرات والتجمعات الشعبية إلى الجامعة العربية. ومنظمة التعاون الإسلامي. ومنظمة مؤتمر عدم الانحياز. والمؤسسات الدولية والحقوقية في العالم.

عاشراً: ترأس رئاسة المجلس البرلمانات الدولية. والجامعة العربية. ومنظمة التعاون الإسلامي حول هذا الموضوع.

حادي عشر: تكليف اللجنة القانونية بدراسة قانونية لهذه الخطوة وتقديمها للمجلس.

ثاني عشر: توثيق هذه الجلسة في كتيب.



الكبرى. وهي أهم المناطق في الضفة الغربية والقدس للفلسطينيين.

٣- إن مشروع هذا القرار الذي نص أن "القدس" عاصمةً لشعبين قد اعترف لأول مرة أن لليهود حقاً في القدس. الأمر الذي لم يعتمد حلفاء الكيان حتى اليوم. وهذا انقلاب على ما وافقت عليه منظمة التحرير بقبولها قرار (٢٤٢) باسترداد الجزء الشرقي من القدس التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ م. ويفتح الباب أمام عاصمة وهمية في ضواحي القدس.

٤- إن هذا المشروع المشنوم يشترع التطبيع مع الدول العربية والإسلامية. بالربط بينه وبين المبادرة العربية.

٥- مشروع هذا القرار الخطير يلغي حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ م بالوسائل التفاوضية. ويجعل من تحرير فلسطين كل فلسطين قضية غير مشروعة باعتراف المنظمة. ويعتبر أن هذه الأرض يهودية لشعب يهودي.

٦- مشروع هذا القرار يعطي مزيداً من الوقت للعدو الصهيوني لتكريس تمدده الاستيطاني. واستكمال تمزيق الضفة الغربية. وتهويد القدس. واستمرار التعاون الأمني. لمنع تصاعد برنامج المقاومة. البديل الأصيل عن برنامج التفاوض والتعاون الأمني.

التوصيات:

إننا في المجلس التشريعي. المؤسسة الشرعية الوحيدة في هذه الفترة والممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ م والشتات. نعلن موقفنا المحافظ على ثوابت الشعب. حق الإنسان الشامل والكامل في أرضه ومقدساته وعقيدته. فإن اللجنة توصي المجلس التشريعي الموقر إقرار التقرير وقبول التوصيات التالية:

أولاً: يرفض المجلس التشريعي هذا المشروع رفضاً تاماً. واعتباره خطوة تنازل إضافية من منظمة التحرير التي يقودها السيد عباس.

ثانياً: يُحمل المجلس التشريعي السيد محمود عباس المسؤولية الكاملة عن هذا المشروع ونتائجه. ويطلب تقديمه للعدالة لاغتصاب السلطة بعد انتهاء فترة حكمه القانونية.

ثالثاً: يطالب المجلس التشريعي الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده بجمع توقيعات شعبية لبدء خطوات بنزع شرعية السيد محمود عباس.

رابعاً: يدعو المجلس التشريعي جميع القوى والفواعل الوطنية والإسلامية إلى تفعيل البرامج

ثالثاً: مداخلات النواب

النائب م. اسماعيل الأشقر:



منه. وهو متهم رئيسي في هذه القضية لأن عرفات اعتبر عباس كرازي فلسطين. وقد وصل الأمر بعباس إلى التخلي عن الثورة الفلسطينية لتصبح ثروة له ولأبنائه ويعتاشون من وراء هذه القضية. وما ذكرته على سبيل المثال لا للحصر والحديث عن عباس يطول ويطول وخيانتة أصبحت واضحة. لذلك فإنني أناشد المجلس التشريعي الممثل الشرعي الحقيقي للشعب الفلسطيني للتوحيد واتخاذ خطوات حقيقية وجادة لنزع الشرعية الوطنية وليست القانونية عن عباس. لأن ولايته الشرعية قد انتهت. ومنعه من تمثيل شعبنا في أي محفل دولي واعتباره خطراً استراتيجياً على القضية الفلسطينية.

بات واضحاً أن الرئيس عباس أضحى يشكل خطراً على القضية الفلسطينية وعلى شعبنا الفلسطيني الذي عانى من الاحتلال أكثر من ٦ عقود. هذا الشعب الذي تعرض لاحتلال صهيوني إرهابي ارتكب آلاف الجرائم ضد شعبنا وقضيتنا. وقدم مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين من أجل نيل الحرية والاستقلال: فالسيد عباس قرّم هذه القضية العادلة لتضييع الحقوق والثوابت التي أصبحت في عهده متغيرات يفاوض عليها عباس وأزلامه. فعباس تخلى عن القدس وعن حق العودة وعن اللاجئين. وتخلى عن المعتقلين وتخلى عن ثلثي فلسطين. وقسم الشعب الفلسطيني وزرع الفتنة والفرقة بين أبنائه وتآمر على الرئيس ياسر عرفات للتخلص



النائب د. مروان أبو راس:



تشريه وما تعيش من ورائه.

أعتقد أن الرؤساء يسقطون عن عرش الرئاسة بأقل من هذه الجرائم وهذه جرائم خيانية. أنا أؤكد أن عباس يُمارس خيانة عظمى لا يجوز السكوت عليها. ولذلك أقترح أن يتضمن التقرير خطة جماهيرية وفصائلية شاملة لعزل هذا الرئيس المزعوم ونزع جميع صلاحياته. لأن جميع مخططاته وقراراته وتوصياته وجميع ما يفعله هذا الرجل هو طعن في قلب الشعب الفلسطيني الذي يزعم أنه رئيس له. وخصوصاً الآن لأن جميع الفصائل السياسية التابعة لمنظمة التحرير ما عدا قلة بسيطة من أبناء فتح من يؤيدونه. فالجميع يعارض أي خطوة يسير بها عباس في إطار العمل من أجل هذا الوطن.

بداية أشكر اللجنة السياسية ممثلة برئيسها د. محمود الزهار على هذا التقرير الوافي. وخاصة أن اللجنة السياسية قد أرفقت هذا التقرير بمشروع قرار عباس الذي قدمه ويريد تقديمه مرة أخرى. والذي فيه الخطورة كل الخطورة مباشرة في بنوده وكل فقراته. وأذكر من بين هذه الأخطار إضافة إلى ما ذكره تقرير اللجنة السياسية عن القدس. كذلك تعامله مع قضية اللاجئين بقوله "حل عادل" لعودة اللاجئين وهذه جريمة أخرى.

أيضاً قرار عباس الذي يريد أن يأخذ عليه التصويت يتعامل مع غزة على أنها شيء آخر غير فلسطين. وليسست جزء من فلسطين منطقة منكوبة يتفطر قلبه عليها حسرة من جوع أبنائها. فعلى المؤسسات الدولية أن تعطيها ما تأكله وما

النائب هدى نعيم:



التقرير عندما ربط هذا المشروع بأوسلو حــــاول أن يوصل لنا جميعاً أن ما نحن مقدمون عليه هو كارثة أكبر من أوسلو فإذا كان أوسلو فرّق الشعب الفلسطيني وقسمه. وأوسلو زادت في عهدها مصادرة الأراضي والاستيطان ومكنت الصهاينة مزيد من السلب والنهب أيضاً بمزيد من التهويد للقدس.

إضافة إلى هدم متدرج للاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الصهيوني وتحويلنا إلى مجموعة من المتسولين. أصبحت الأرض الفلسطينية في عهد أوسلو أرض متنازع عليها وحق السيطرة محفوظ لطرفي النزاع بموافقة فلسطينية. وأصبح الشعب الفلسطيني في عهد أوسلو فقط هو العرب الذين يسكنون الضفة والقطاع عام ١٩٦٧م.

أوسلو بسببها هُدمت منظمة التحرير. وتغوّل على دورها. وفي عهد أوسلو أصبح العمل الوطني هو ملاحقة الشرفاء

والوطنيين بأيدي فلسطينية. في عهد أوسلو حلل التطبيع بين الدول العربية والاحتلال. فإذا كانت هذه أوسلو.. فماذا ننتظر كوارث أكبر من هذا المشروع؟ هل يعقل في الوقت الذي يذبح فيه الشعب الفلسطيني في كل مكان تواجهه في جميع مجتمعات اللجوء ويحرق الأطفال أحياء. والاحتلال يستمر بهدوء بفرض سيطرته على الأرض والنهب والسلب. لم يفكر عراب أوسلو (محمود عباس) ولو للحظة. بل ويستمر بالكذب علينا.

وفي هذا الوقت أعتقد أن هناك طرفاً آخر يشــــارك في الجرائم. وهي المعارضة الفلسطينية المنتمة للمنظمة الفلسطينية: حيث تكتفي بالصراخ ضد أوسلو وضد كل الاتفاقيات المذلة التي ضيعت الحق الفلسطيني. وتكتفي بالاختباء خلف هذا الصراخ على أنه الفعل الوطني المطلوب منها. وتجذ في الانقسام شماعه للهروب من مسؤولياتها من جريمة

أرضنا. ولن يعود هذا الحق إلا بالمقاومة التي يصفها المشروع بالإرهاب. إننا نرفض أن يبقى هذا الرئيس المنتهية شرعيته جاثم على صدر الشعب الفلسطيني. فليغرب وليرحل وليترك القضية لمن يدافع عنها بالدم وليذهب هو وأمثاله إلى حيث يليق به.

لواجهة شعبه ومعارضيه. ولا يريد أن يفهم أن الشرعية الدولية لا تمنح حقوقاً لأحد ولا شعبنا الفلسطيني يعول كثيراً على شرعية كانت سبباً لضياح حقوقنا على مدى القضية الفلسطينية. إن مصدر شرعيتنا هو الحق التاريخي في



النائب د. خليل الحية:

هذا التقرير يصبح مذكرة تاريخية تقدم لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ولكافة البرلمانات ويعمم على قطاعاتنا السياسية والفكرية وطلاب الجامعات والمدارس ليكون موقف تاريخي واضح من هذا المشروع الهابط. أقول بأن أحد المخارج لهذه الحالة هو الذهاب إلى الانتخابات. نحن في المجلس التشريعي لا بد أن نشجع الناس والفصائل للذهاب إلى الانتخابات ليخرج الشعب الفلسطيني من هذه الحالة المتردية بسبب إجراءات محمود عباس المتسلطة.

نشكر الأخوة في اللجنة السياسية على هذا التقرير وأثني على ما تفضل به الأخوة بتضمين التقرير إلى مزيد من الإيضاح خاصة فيما يمثل الثوابت. وأزيد نقطة تزيد على ما فضلتم لهذا التقرير فيما يخص تسليط الضوء على ضرورة العمل على تعميم تقرير اللجنة السياسية. ونقد لقرار السلطة المقدم لمجلس الأمن. وتعميمه على نطاق واسع للمؤسسات الدولية وجامعة الدول العربية؛ ليعلم العالم أن هذا المشروع لا يمثل الشعب الفلسطيني ولا يمثل كل قطاعات واسعة في الشعب الفلسطيني.

فلسطينية. فهو حل السلطة الفلسطينية وحل ورقة التوت التي تغطي الاحتلال وأعوانه. لأنها أسوأ وأخطر إفرازات أوصلو. وتشكيل قيادة قوية بدلاً منها يلتف حولها شعبنا الفلسطيني. ويجب أن نراهن على الشعب الفلسطيني. فهو شعب قوي ومعطاء قادر على الالتفاف حول هذه القيادة طالما ضمن أنها تسير حول المشروع الوطني ولم تنحرف بوصلتها.

أوصلو وما تلاها من جرائم. وأيضاً تكتفي بالمناداة لإصلاح منظمة التحرير التي أقول أن السلطة قد حلتها وورثتها فلم يتبق فيها سوى هيكل ضعيف يحيره عباس ومن حوله لسلب شرعية كاذبة لشخصه ولسياساته.

فإذا كان من دور مطلوب لإعادة اللحمة للشعب الفلسطيني وإعادة بناء الهوية الفلسطينية والمشروع الوطني على أسس



النائب د. جميلة الشنطي:

إقرار هذا المشروع. إن هذا المشروع يساوي بين الطرفين الفلسطيني صاحب الحق الشرعي في أرضه. وبين الطرف الصهيوني المعتدي والسارق للحق الفلسطيني. وكعادته عباس باستفراجه وتغوله على القرارات والاجماع الفلسطيني دون مشاورة أحد. يظن وهو يلهث وراء الشرعية الدولية أن هذه الشرعية تمثل له غطاء وحماية

هذا المشروع لا يعبر بأي حال من الأحوال عن طموحات ومطالب الشعب الفلسطيني. وإن كل ما جاء في مشروع القرار والذي أشار إليه التقرير من وصف المقاومة بالإرهاب والتنازل عن حق العودة والتنازل عن القدس والاعتراف بيهودية الدولة وتشجيع التطبيع. ومطلب الوصاية الدولية. والأكثر إجراماً هو تعليق استكمال الحصول على عضوية محكمة الجنايات الدولية في حال

النائب د. سالم سلامة:



أشار الية اباد خلف رحمة الله في قوله: "قد يأتي يوم تكون فيه الخيانة وجهة نظر". إن هذا المشروع هو حلقة من سلسلة تنازلات سوف تلحق هذا المشروع، والتي لن يكون آخرها تنازل عباس عن القدس، ورضاه ببقاء المغتصبات والتي يجري تسميتها لتحل معظم الجبال والتلال والغور، بالإضافة إلى الأراضي التي ضمها جدار الفصل العنصري. كنا نظن أن المصالحة وتشكيل حكومة الوفاق سوف تخفف من وتيرة الاسراع في التنازلات عما تبقى من فلسطين التاريخية، إلا أن عباس وزمرته اتخذوا من تشكيل حكومة الوفاق غطاءً للاستمرار في التنازل، وآخرها مشروع الخيانة والعار الذي تقدم به عباس لمجلس الأمن. إن الأضرار التي لحقت بقضيتنا على يد سلطة أوسلو والتنسيق الأمني كانت أكثر

بدلاً من الاستفادة من انتصار المقاومة في الحرب الاخيرة التي شنّها العدو على قطاعنا الحبيب وهذا الانجاز الوطني الكبير، يستمر عباس في مشروعه ضد المقاومة. الفشل لم يلحق بمفاوضات كيري مع عباس فحسب بل لحق كل المفاوضات من أوسلو ومديرد حتى هذه الحظة، وقد اعترف د. صائب عريقات بأنه مجرد التوقيع على أوسلو من منظمة التحرير الفلسطينية تم بموجبه التنازل عن ٧٨٪ من فلسطين التاريخية. هذا ليس البداية، إنما البداية كانت من خروج فئة من منظمة التحرير عن الاجماع الوطني واستعدادها للقاء الصهاينة سرّاً بغطاء من منظمة التحرير، البداية كانت باستعداد بعض الأعلام المتمثلين في منظمة التحرير بالاعتراف بمنظمة الصهاينة واعتبار ذلك سياسة ووجهة نظر، وهذا ما

ايلاًماً وفتكاً لكل ثوابت قضيتنا التي اكتسبت الاعتراف الدولي. حتى إن هذه السلطة قفزت عن كل قرارات هيئة الأمم المتحدة، ما أفقدنا أوراقاً غالية كنا نشهرها في وجه الصهاينة ما جعلهم يقفزون عن هذه القرارات للاستيطان وتحويل القدس المحتلة الى عاصمة لهم. لذا لابد من قيام جبهة اسلامية وطنية تكشف الغطاء عن عباس وزمرته وذويهم لتقول للعالم أنه لم يعد رئيساً للشعب الفلسطيني بل هو خارج عن الاجتماع



النائب جمال نصار:

نؤكد على خطورة القرار لأنه دعا للاعتراف بالاحتلال والتخلي عن الحقوق والثوابت الفلسطينية، بالإضافة إلى أنه يدعو للتطبيع مع الاحتلال وتمديد المفاوضات والتحريض على المقاومة للقضاء عليها. وأدعو إلى اعتبار القرار المقدم إلى مجلس الأمن من قبل الرئيس وثيقة فردية، ويجب

الوطني. أطالب شعبنا الفلسطيني بإجراء محاكمة لعباس ليس وحده، بل وكل من شارك في لقاءات التنازل منذ ما قبل أوسلو، ولا بد من اعتماد المقاومة الفلسطينية بكل أنواعها سبيلاً لاسترجاع الحقوق واسترجاع اللاجئين واقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والعمل على اشعال المقاومة في الضفة الغربية، ما سيعجل برحيل عباس قبل الصهاينة.

تشكيل لجنة برلمانية من رؤساء اللجان السياسية والقانونية في التشريعي للتعرف على مخاطر القرار، وتشكيل فريق عمل من السياسيين والقانونيين لدراسة القرارات وتعزيز صيغة القرارات بما يضمن حقوق شعبنا وثوابت قضيتنا.

النائب محمد فرج الغول:



وقائع جديدة رغم الاجماع الفلسطيني الرفض لهذه المشاريع التي لم يكن الاحتلال نفسه يحلم بها. والأخطر من ذلك هو التنسيق الأمني الخطير الذي تطور للتنسيق السياسي الذي لن يبرأ منه الزعيم الفلسطيني في تقديم هذا المشروع لمجلس الأمن. وإن مسرحية رفض مجلس الأمن لا تعدو أن تكون الدسم في سُم هذا المشروع لإرغام الزعيم ألا يقدم شيء في مصلحة الشعب الفلسطيني. وحتى يقدم تنازلات جديدة في مشاريع جديدة.

وما يؤكد ما ذهبنا اليه هو اصرار الجانب الفلسطيني من تقديم هذا المشروع مرة أخرى مع اجراء تعديلات جديدة. ويمكن أن تفسر انها تنازلات جديدة بحجة أن يكون المشروع مقبولا لدى مجلس الأمن وأمريكا والاحتلال الصهيوني، والتخوف هو أن تقدم تنازلات تلو التنازلات بصورة مجانية واعطاء الفرصة للاحتلال لأن يعيث في أرضنا فساداً.

نشكر اللجنة السياسية على هذا التقرير الذي ركز على قضية من أهم القضايا التي تهم الشعب الفلسطيني. وأعتقد ان ارتكاب الاحتلال جرائمه ومجازره ضد الشعب الفلسطيني الهدف منه تمرير مثل هذه المشاريع التي تصب في مصلحة الاحتلال الصهيوني والاعتراف به. وأكد أنه لم يمر على الشعب الفلسطيني زعيم أو مسؤول جراً على تقديم مثل هذا المشروع الذي يعتقد أنه الأسوأ في تاريخ القضية الفلسطينية. وأكد أنه لم يقدم أحد مشروع هابط لهذا المستوى حتى عما أقره المجتمع الدولي في قراراته الدولية المتكررة على مدار تاريخ القضية الفلسطينية على الرغم من رفضنا لتلك القرارات كونها لا تعيد الحق للشعب الفلسطيني في كافة أرضه ومقدساته.

وما يؤكد النوايا السيئة هو تقديم مثل هذه المشاريع بصورة ديكتاتورية فردية وفرض

ويضيع حقوق الشعب الفلسطيني.

إن هذا المشروع هو جزء من تصرفات متعددة كثيرة للسلطة التي تتخذ إجراءات معظمها مشبوهة. سواء كان في التنسيق الأمني والتباطؤ في ملاحقة الاحتلال أو المشاركة الكاملة في حصار قطاع غزة أو ملاحقة المقاومة أو غيرها. وما يزيد الطين بلة هو تجاهل عباس للمجلس التشريعي صاحب الولاية الحصرية لمناقشة مثل هذه المشاريع قبل تقديمها عن سبق اصرار وترصد لمحاولة تعطيل المجلس التشريعي.



النائب د. خميس النجار:

مرة بتنسيق أمني مع الاحتلال لاختطاف النواب وبالذات نواب التغيير والإصلاح. ومرة أخرى بإغلاق المجلس التشريعي أمام النواب ومنعهم من دخوله لممارسة مهامهم المشروعة. ومرة ثالثة لعدم احترام القانون الأساسي الفلسطيني وحتى التوافق الوطني الفلسطيني. وعدم دعوة التشريعي لدورة جديدة رغم علمه اليقيني انتهاء شرعيته وعدم صلاحيته للدعوة لدورة جديدة.

وتساءل هل السياسيين الاسرائيليين أغبياء لهذه الدرجة ليحضروا سياسيين فلسطينيين ليدققوا أول مسمار في نعشهم؟ لا يمكن. لذلك لابد أن يكون لنا موقف.

نشكر الأخوة في اللجنة السياسية على هذا التقرير الذي يبين بعض الحقائق. ومن يعتقد أن السلطة سوف تقوم في يوم من الأيام بعمل وطني فهو ساذج؛ لأنها وجدت لحماية اسرائيل وهذا لابد أن نكون معترفين به. يعني في النهاية هي مشروع أمني وليس وطني.

النائب د. يونس الأسطل:



كما أن توريط الشعب الفلسطيني في مديونية أكثر من خمس مليارات يعني أن هذا المبلغ هو ثمن فلسطيني و ثمن ثوابت الشعب الفلسطيني. ولعل الأسوأ من كل ذلك هو المقايضة فيه من خلال تكميم الأفواه وتكميم المساجد واستخدام فرق الفن والرقص ونشر الخمر والمخدرات وصالات القمار تهية للتطبيع مع الاحتلال ونسيان الوطن والدين والثوابت والأخرة. إن إنكار عباس للمقاومة جحود للتجارة التي تلهينا من عذاب الأليم. ———— إن (المقاومة) هي الحياة لشهادة سورة الأنفال في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم). كما أنها طريق حل أزماننا الواقعية: لأن المقاومة هي التي تورث الصهاينة والاحتلال قناعة بأن التنسيق الأمني مع السلطة لن يشفع لهم. وهم يفقدون الأمن عبر المقاومة المتصاعدة ان شاء الله .

قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين. فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين). أعتقد أن أصحاب هذه المشاريع سوف يندمون أشد الندم قريباً بإذن الله تعالى. خاصة أننا أمام وعد الأخيرة كما جاء في سورة الاسراء .. وما أريد أنؤكد عليه أن هذا المشروع هو حلقة في سلسلة من التنازلات التي لم تبدأ بأوسلو حينما تنازل عن أراضي فلسطينية وتقسيمها الى أ و ب و ج وأن تكون السيادة في المنطقة ج للصهاينة وهي تمثل أكثر من 15% من مساحــــــــــــة الضفة. ثم جاءت الاتفاقيات اللاحقة أسوء من أوسلو وانتهى الأمر مؤخراً بالاعتراف بيهودية الدولة.

وقد استطاعت المقاومة في غزة أن تقلب النظرية الصهيونية الأمنية رأساً على عقب. وصار جيش الصهاينة جيش دفاع بالفعل حين طور نفسه بالجدار والقياب الحديدية وما الى ذلك. وكما أن المقاومة هي أفضل السبل لإنهاء أزماننا الاقتصادية فإن



النائب د. محمد شهاب:

الصحابة يوم أُحُد بايعوا على المقاومة والجهاد وهم مُحَرِّمُونَ. ووعدهم الله بغنائم كثيرة. باختصار إن هذا التقرير وهذه المداخلات التي أُنّي على الغالبية العظمى منها إيجيء في إطار مجاهدة المنافقين وهو واجب شرعي.

ضغط الاحتلال. ولن يستطيع المفاوض الرجوع الى نقطة أخرى أقوى من الحالية على كل ما فيها من تنازل ورفض شعبي وخيانة واضحة. إن أي قيادة فلسطينية وطنية إزاء يجب ألا تستفرد بالقرار ولا تستثنى أحداً من قيادات فصائل الشعب خاصة من يخالف الرأي. بل عليها استشارة الجميع في هذه المرحلة العصبية. ويجب وضع حد لهذه المهزلة من مشاريع التنازل. وإذا لم يكف عباس وزمرته عن هذه المشاريع سنقف وقفة واحدة لإسقاط هذا الرجل وكل من يقف وراء هذه المشاريع.

أياً كانت صياغة مشروع السلطة المقدم لمجلس الأمن. فالسلطة معروف إزاءها وبرامجها السياسية. سواء في المشروع الحالي أو الذي سيعدل قريباً. فإن الاحتلال هو المستفيد الأول والأخير في مثل هذه المشاريع. وأستطيع أن أقول إن الاحتلال قد فاز بسابقة تنازل مجانية من المشروع المقدم. كما رأينا أن القدس عاصمة للدولتين كيف سيكون أي مشروع قادم أسوء من هذا المشروع وأكثر تنازلاً؟ الآن أي مشروع تقدمه السلطة بقيادتها سيكون صعباً على المفاوض الفلسطيني بعد أن قدم هذا التنازل مجانياً لما هو أشد بل سيكون التراجع الى ما هو أكثر تنازلاً بسبب

النائب يحيى العبادسة:



إننا جميعا كجماعة وطنية فلسطينية بكافة توجهاتها نعيش أزمة كبيرة . نتلخص هذه الأزمة بما قادتنا إليه منظمة التحرير وقياداتها الفاشلة على مدى الأربع عقود الماضية، والتي فيها مشروع التحرير يتحول الى مشروع سلطة أصبحت وكالة أمنية تعمل تحت شروط الاحتلال، وقيادة هذه السلطة وأحد عباس يقوم بعملية تفكيك منهجة للحركة الوطنية الفلسطينية. والذي يستمع لحديث عزام الأحمد بالأمس يتضح له أن هناك عملية منهجة لتصفية الخصوم السياسيين. لأنه يتنصل من كل ما تم التوقيع عليه في اتفاقيات المصالحة. وعليه أطلب هذا المجلس الكريم بأن يبدأ في قرارات أهمها:

- إعلان قطاع غزة منطقة متحررة من الاحتلال ومن اتفاقيات أوسلو وأن تقوم بإجراء انتخابات عامة في قطاع غزة لإيجاد إدارة وطنية لإدارة قطاع غزة باعتبار هذه المنطقة محررة. وباعتبار باقي فلسطين هي

أرض تحت الاحتلال وهي مشروع للتحرير وأن هذه النواة عليها أن تعمل مع أبناء شعبنا لتحرير باقي أرض فلسطين.

- اعتبار أن منظمة التحرير بما آلت إليه بقيادة عباس لا تمثل الشعب الفلسطيني. ولسنا ملتزمين بما يصدر عنها لا من قرارات والتزامات. لأن عباس يستخدم المنظمة فقط لتمير التنازلات والتخلي عن حقوق وثوابت شعبنا. واخضاع كل الشعب الفلسطيني لشروط الاحتلال والمستعمر. وبالمقابل أدعو لعقد مؤتمرات وطنية جامعة يتم اعدادها على أعلى مستوى في غزة وفي الضفة الغربية وفي الشتات من أجل انتخاب قيادة وطنية هذه القيادة تتولى مهمة اعادة بناء منظمة التحرير التي مهامها تحرير الأرض الفلسطينية. واعتبار حكومة الوفاق هي حكومة انقسام باطلة وغير شرعية وأن يقدم وزراء هذه الحكومة للمحاكمة . لأنهم لم يأخذوا الشرعية القانونية من هذا المجلس وعلى النائب العام

أن يقدم المقتضى القانوني إزاء الوزراء الذين يريد أن يودعهم الاعتقال. وأطالب جميع الدول العربية وأحرار العالم في الأمتين العربية والاسلامية بتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير أرضه وتقرير مصيره. لأن هذه المهمة ليست سهلة. هذا المصير يجب أن نواجهه والهروب منه لا محل



النائب مشير المصري:

إن أي اتفاق ينقص من حقوق شعبنا وثوابته لا يمثل الشعب. واعتباره كأنه لم يكن. خاصة أمام حالة الرفض الوطني والشعبي العام لتحرك السياسي لعباس وتجاوزاته الخطيرة للمؤسسات الشرعية بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني وفصائل الشعب. وأحمل عباس وفريقه مسؤولية منهج التنازلات وتصفية القضية. ونحذر من لحظة الامتنال للعدالة الفلسطينية أمام حالة الاصرار على العودة لمجلس الأمن تارة أخرى بمشروع جديد. وهو ما يشكل الاصرار على استنساخ الفشل والاستمرار بسياسة التفرد بالقرار السياسي

المشكلات. لنا حوالي ٩ سنوات من يوم تولينا هذا المجلس ونحن ندور في حلقة مفرغة دون أن نقدم مشروع بديل لما يجري. لا بد أن يأخذ هذا المشروع البديل (وان كان هو موجود واقعا) من خلال المقاومة ولكن مطلوب أن يبلور سياسيا. لكي يجمع الصف الفلسطيني على هذا المشروع.

الفلسطيني. وهو ما يحمل مخاطر كبيرة بتقديم مشروع قرار جديد أكثر تنازلاً. لمحاولة إرضاء أمريكا لتمريره. أدعو عباس لمصارحة الشعب الفلسطيني بفشل المشروع السياسي بدلاً من هذه المكابرة. ثم دعوتهم للعودة الى المربع الوطني والحضن الشعبي للتوافق على استراتيجية وطنية موحدة قائمة على قاعدة التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية. وفي ضوء الاتفاقيات التي عقدت ما بين فصائل الشعب الفلسطيني منذ اعلان القاهرة عام ٢٠٠٥ الى اتفاق المصالحة الأخير.

النائب د. عاطف عدوان



وحرض عليه، وقد شاهدنا جميعاً عندما عرض أحد التسريبات عنه كيف يجرّس على قتل المقاومين وهذا أمر رآه كل أبناء شعبنا الفلسطيني.

عباس ومن معه من قادة فتح ومن بعض المرتزقة من يلتصقون به كانوا وما زالوا جزءاً من حصار غزة.

أزمة الكهرباء والنقص الذي يأتي على كمية وقود الكهرباء الذي يأتي للناس عباس هو المسئول الوحيد عن هذه الأزمة. والحقيقة أن هذا الأمر لا نقوله ادعاءً ولكن علماً وبالتالي من يجب أن يلام هو عباس.

إن مشروع عباس الجديد الذي قدمه لمجلس الأمن والتنازل الجديد لم يجرأ عليه أحد. فهو تنازل عن القدس وعن حق العودة.

إن حرمان موظفي غزة من حقوقهم في المرتب هو جريمة تُضاف لسجل عباس الذي لا ندري كيف سيدافع عن نفسه أمام الله عز وجل.

أطالب مجلسكم الموقر بتشكيل لجنة حقوقية فلسطينية على مستوى العالم لتقديم هذا الرجل للمحاكمة فلقد كان ولا يزال عار على الشعب الفلسطيني. وشكراً.

إن محمود عباس قد تنازل عن أشياء كثيرة في المرحلة التي كان فيها رئيساً للوزراء ثم أصبح رئيساً للسلطة. ومع ذلك لم يحقق شيئاً يعتد به بالنسبة للقضية الفلسطينية. فهو لم يوقف الاستيطان الإسرائيلي في عهده بل على العكس زاد القدس وبالنسبة للمقدسات لازالت هذه المقدسات تتعرض للحفريات المستمرة والتآمر.

وقد وقعت في عهده عدة حروب على غزة. ومنع حتى التظاهر والتعاطف في الضفة الغربية مع أهل غزة. حتى أن أجهزته الأمنية كانت تقوم بقمع المتظاهرين بكل قوة.

الأجهزة الأمنية لا تعرف الحماية للشعب الفلسطيني. ولكن لحماية أمن العدو. فالولايات المتحدة الأمريكية وحدها أنفقت حتى هذه اللحظة أكثر من ١٥٠ مليون دولار أمريكي تدريباً وتجهيزاً وإعداداً. لم يؤمن عباس يوماً بالعمل الفدائي بل

النائب د. يوسف الشرافي:



كان آخرها ما قاله رئيس الأركان الجديد الصهيوني الذي أكد انهم لم يحققوا في الحرب (العصف المأكول) على غزة أيّاً من أهدافهم. بل رأينا منهم من يريد الانضمام الى المعاقين نفسياً ومنهم من يرفض التجنيد في صفوف الجيش الصهيوني.

عباس يريد أن يقول للشعب المقاومة لم تنجز لكم شيء. ويريد معاقبة الشعب الفلسطيني على احتضانه للمقاومة. هذا الشخص أعلن الحرب على كل ما يمت بغزة بكافة طوائفه وكافة تنظيماته. فقد أقر موازنة للحكومة بدون غزة. والمتقاعدون في قطاع غزة من كبار السن تقطع رواتبهم. لذلك أنا أقول هذا الرجل لا شك أنه يمثل وصمة عار في تاريخ القضية الفلسطينية. لابد من التأكيد في التوصيات على موقف واضح جداً وبلا مواربة من الفصائل الفلسطينية لنزع الشرعية عن هذا الرجل المنتهى الشرعية القانونية.

إن الواقع العملي يؤكد على أن محمود عباس يعمل جاهداً للقضاء التام على ثوابت هذا الشعب وعلى رأسها تهويد القدس. الذي لم يحصل في تاريخ احتلال القدس ما حصل لها في عهد عباس.

إن محمود عباس يؤكد في كل يوم عدم إيمانه بالمقاومة بل ويتباهى أنه لم يطلق طلقة واحدة بحياته. ويفتخر أنه لم يسمح لإطلاق طلقة واحدة من الضفة تضامناً مع قطاع غزة خلال الحرب الاجرامية عليها خلال ٥١ يوماً. بل ويتمتع وجهه غضباً عند اختطاف ثلاثة من الصهاينة. أما الألاف المؤلفة من الأسرى في سجون الاحتلال فهذا لا يحتاج الى تمعروجه عباس. وحقيقة أن التصريحات التي جاءت بعد انتصار المقاومة وعرقلة مسيرة الاعمار هذا الكلام كله مقصود. والتصريحات بعدم انتصار المقاومة ليقول للشعب بأن المقاومة لم تنجز لكم تحرير أرض ولن توصلكم الى مرادكم.

لكن الخير ما شهدت به الاعداء بأن هناك عشرات التصريحات من قيادة العدو الصهيوني يؤكدون انتصار المقاومة. والتي



رابعاً:

قرار المجلس التشريعي حول تقرير اللجنة السياسية



بسم الله الرحمن الرحيم



المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة غير العادية الرابعة

الجلسة الأولى - الاجتماع الواحد و الثمانون

المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة

يوم الأربعاء الموافق 2015/1/28م

قرار رقم (1403/ع.غ.4)

المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الأولى - الاجتماع الواحد والثمانون المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة

يوم الاربعاء الموافق 2015/1/28م.

أخذاً بعين الاعتبار:

- تقرير اللجنة السياسية حول مشروع السيد محمود عباس لإصدار قرار إنهاء الاحتلال من مجلس الأمن.
- أحكام النظام الداخلي.
- نقاش ومداخلات الأخوات والإخوة أعضاء المجلس.

يقرر:

- أولاً: قبول تقرير اللجنة السياسية حول مشروع السيد محمود عباس لإصدار قرار إنهاء الاحتلال من مجلس الأمن بالإجماع مع التعديلات.
- ثانياً: إقرار توصيات تقرير اللجنة السياسية حول مشروع السيد محمود عباس لإصدار قرار إنهاء الاحتلال من مجلس الأمن لتكون كالتالي:
- أولاً: يرفض المجلس التشريعي هذا المشروع رفضاً تاماً، واعتباره خطوة تنازل إضافية من منظمة التحرير التي يقودها السيد عباس.
- ثانياً: يُحمل المجلس التشريعي السيد محمود عباس المسؤولية الكاملة عن هذا المشروع ونتائجه، ويطلب تقديمه للعدالة لاغتصاب السلطة بعد انتهاء فترة حكمه القانونية.

ثالثاً: يطالب المجلس التشريعي الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده بجمع توقيعات شعبية لبدء خطوات بنزع شرعية السيد محمود عباس.

رابعاً: يدعو المجلس التشريعي جميع القوى والفواعل الوطنية والإسلامية إلى تفعيل البرامج البديلة والتي هي حق جميع الشعوب المحتلة بكل وسائل المقاومة، لطرد الاحتلال واسترداد الأرض والمقدسات، وعودة أصحاب الأرض الشرعيين.

خامساً: يدعو المجلس التشريعي الفصائل الفلسطينية والقوى الشعبية للاجتماع للبحث في البدائل للرد على هذه التنازلات الخطيرة.

سادساً: يدعو المجلس التشريعي جميع النواب في الضفة الغربية للمشاركة في جلسات المجلس والقيام بدورهم، وتحمل المسؤولية تجاه خطورة الخطوات السياسية للسلطة.

سابعاً: يدعو المجلس التشريعي لعقد مؤتمرات شعبية في كل من قطاع غزة والضفة والقدس، وكل تجمعات الفلسطينيين في الشتات بالتمسك بثوابتنا، ورفض هذه التنازلات.

ثامناً: يدعو المجلس التشريعي إلى إجراء انتخابات جديدة وفق اتفاق القاهرة 2011.

تاسعاً: إرسال نتائج هذه المؤتمرات والتجمعات الشعبية إلى الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة مؤتمر عدم الانحياز، والمؤسسات الدولية والحقوقية في العالم.

عاشراً: ترأس رئاسة المجلس البرلمانات الدولية، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي حول هذا الموضوع.

حادي عشر: تكليف اللجنة القانونية بدراسة قانونية لهذه الخطوة وتقديمها للمجلس.

ثاني عشر: توثيق هذه الجلسة وترجمتها ونشرها في كتاب .

د. أحمد بحر
رئيس
المجلس التشريعي بالإنابة

د. محمود الرمحي
أمين سر
المجلس التشريعي

نشر في العدد الثاني والتسعين من مجلة الوقائع الفلسطينية

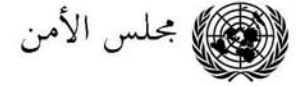
ملحق رقم (1)

مشروع القرار المقدم من

السلطة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال



الأمم المتحدة



S/2014/916

Distr.: General
30 December 2014
Arabic
Original: English

الأردن: مشروع قرار

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٥٤٤ (٢٠٠٤) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ومبادئ مدريد،

وإذ يؤكد من جديد رؤيته التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتا إسرائيل وفلسطين الديمقراطية جنباً إلى جنب في سلام وضمن حدود أمنة ومعترف بها،

وإذ يؤكد مرة أخرى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧،

وإذ يؤكد مجدداً مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وإذ يشير إلى قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) التي تنص، ضمن جملة أمور، على أن سياسات إسرائيل وممارساتها التي تقيم بموجبها المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي سند قانوني وتشكل حجر عثرة خطير يحول دون التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته ذات الصلة بشأن وضع القدس، بما فيها القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠، وإذ يضع في اعتباره أن المجتمع الدولي لا يعترف بضم القدس الشرقية،

وإذ يؤكد حتمية التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩٤ (د-٣)، على النحو المنصوص عليه في مبادرة السلام العربية،

S/2014/916

وإذ يشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد حدار في الأرض الفلسطينية المحتلة،

وإذ يشدد على أن قطاع غزة يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإذ يدعو إلى التوصل إلى حل دائم لمعالجة الحالة في قطاع غزة، بما يشمل فتح معابر القطاع الحدودية بشكل دائم ومنتظم لإتاحة الحركة الطبيعية للأشخاص والسلع، وفقاً لأحكام القانون الإنساني الدولي،

وإذ يرحب بالتقدم الهام المحرز في جهود بناء الدولة الفلسطينية الذي اعترف به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٢، وإذ يكرر ندائه إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تساهم في برنامج بناء المؤسسات الفلسطينية تمهيداً للاستقلال؛

وإذ يؤكد من جديد أن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل السلمية، على أساس التزام ثابت بالاعتراف المتبادل ونيل العنف والتخريض والإرهاب والاستناد إلى الحل القائم على وجود دولتين، انطلاقاً من الاتفاقات والالتزامات السابقة، وإذ يشدد على أن الحل الناجح الوحيد للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو التوصل إلى اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ويحل جميع مسائل الوضع الدائم كما حددها الطرفان سابقاً ويحقق التطلعات المشروعة للطرفين،

وإذ يدين جميع أعمال العنف والأعمال العدائية الموجهة ضد المدنيين وجميع أعمال الإرهاب، ويذكر جميع الدول بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)،

وإذ يشير إلى الالتزام القاضي بكفالة سلامة المدنيين ورفاههم وضمان حمايتهم في حالات النزاع المسلح،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود أمنة ومعترف بها دولياً،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لتيسير المفاوضات بين الطرفين والمضي بها قديماً نحو التوصل إلى تسوية سلمية نهائية،

وإدراكاً منه لمسؤولياته في المساعدة على التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع،

- ٥ - يتطلع إلى الترحيب بفلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة في حدود الإطار الزمني المبين في هذا القرار؛
- ٦ - يحث الطرفين على أن يعكفا بشكل جاد على بناء الثقة وأن يعملوا معاً على تحقيق السلام من خلال توخي حسن النية عند التفاوض والامتناع عن جميع أعمال التحريض والأعمال أو البيانات الاستفزازية، ويهيب أيضاً بجميع الدول والمنظمات الدولية أن تدعم الطرفين فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة وأن تساهم في تهيئة مناخ مواتٍ للمفاوضات؛
- ٧ - يدعو جميع الأطراف إلى الامتنثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛
- ٨ - يشجع الجهود المتزامنة الرامية إلى التوصل إلى سلام شامل يعم المنطقة من شأنه أن يطلق العنان لكامل الإمكانيات المنبثقة عن علاقات حسن الجوار في الشرق الأوسط، ويؤكد مجدداً في هذا الصدد أهمية التنفيذ التام لمبادرة السلام العربية؛
- ٩ - يدعو إلى تجديد إطار التفاوض بحيث يكفل مشاركة الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة عن كنب، وجنبا إلى جنب مع الطرفين، من أجل مساعدتهما على التوصل إلى اتفاق في حدود الإطار الزمني المحدد وعلى تنفيذ جميع جوانب الوضع النهائي، بما في ذلك من خلال توفير الدعم السياسي علاوة على الدعم الملموس لترتيبات مرحلة ما بعد الصراع وترتيبات بناء السلام، ويرحب بالاقترح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي تنطلق في سياق المفاوضات؛
- ١٠ - يهيب بالطرفين أن يمتنعوا عن أي تصرفات انفرادية وغير قانونية، وعن كل أعمال الاستفزاز والتحريض التي من شأنها أن توجع التوترات وتقوض صلاحية وإمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين استناداً إلى البارامترات المحددة في هذا القرار؛
- ١١ - يكرر مطالبته في هذا الصدد بالوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛
- ١٢ - يدعو إلى بذل جهود فورية من أجل معالجة الوضع غير المحتمل الذي يعاني منه قطاع غزة، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى السكان المدنيين الفلسطينيين عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومن خلال جهود جادة لمعالجة المسائل الأساسية الكامنة وراء الأزمة، بما يشمل تعزيز وقف إطلاق النار بين الطرفين؛
- ١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٤ - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.

- ١ - يؤكد الحاجة الملحة إلى التوصل، في مهلة أقصاها ١٢ شهراً بعد اتخاذ هذا القرار، إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل ينهي الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام ١٩٦٧، ويحقق الرؤية القائمة على وجود دولتين مستقلتين ديمقراطيتين تتمتعان بالرخاء، أي إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة وأراضي متصلة جغرافياً تتوافر لها مقومات البقاء، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها من جانب الطرفين وعلى الصعيد الدولي؛
- ٢ - يقرر أن يكون الحل التفاوضي قائماً على البارامترات التالية:
- حدود تستند إلى خط حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع اتفاقات محدودة ومتكافئة لتبادل الأراضي يتفق عليها الطرفان؛
- ترتيبات أمنية، منها ما يتم من خلال وجود أطراف ثالثة، تكفل وتحمي سيادة الدولة الفلسطينية بسبل منها الانسحاب الكامل والتدريجي لقوات الاحتلال الإسرائيلية بما ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وذلك على مدى فترة انتقالية يُتفق عليها ويكون إطارها الزمني معقولاً بحيث لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٧، وتضمن أمن إسرائيل وفلسطين على السواء من خلال الإدارة الفعالة لأمن الحدود والحيلولة دون عودة الإرهاب والتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية، بما فيها التهديدات الجديدة والحيوية التي تتعرض لها المنطقة؛
- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس مبادرة السلام العربية وأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها القرار ١٩٤ (د-٣)؛
- حل عادل لوضع القدس بوصفها عاصمةً للدولتين بما يلي التطلعات المشروعة لكلا الطرفين ويصون حرية العبادة؛
- التسوية العادلة لجميع المسائل الأخرى المتبقية، بما في ذلك المياه والسجناء؛
- ٣ - يسلم بأن اتفاق الوضع النهائي سيضع حداً للاحتلال وينهي جميع المطالب وسيؤدي إلى الاعتراف المتبادل على الفور؛
- ٤ - يؤكد أن مسألة وضع خطة وجدول زمني لتنفيذ الترتيبات الأمنية ستكون في صدارة المفاوضات المعقودة في الإطار الذي يرسيه هذا القرار؛

ملحق رقم (2):

قراءة في الأبعاد القانونية لمشروع القرار المقدم

من السلطة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال



بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ صوّت مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار تقدم به الأردن نيابة عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. وقد حصد مشروع القرار ثمانية أصوات لصالحه فيما امتنعت خمس دول عن التصويت بينما صوتت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ضد مشروع القرار العربي. وبالتالي لم يتم اعتماد مشروع القرار لأنه لم يحصل على عدد الأصوات المطلوبة. وفي هذا الإطار لا بد من الوقوف لقراءة الأبعاد القانونية لمشروع القرار المقدم وتقييم الآثار المترتبة عنه.

إن أبرز الملاحظات الجوهرية على المشروع المقدم لمجلس الأمن هي كالاتي:

١. لم تتم دراسة المشروع دراسة علمية قانونية تعتمد على معايير القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني.

٢. إن المشروع المقدم هو مشروع تراعى فيه الوقائع السياسية والميدانية التي أحدثها الاحتلال على الأرض ولا تراعى حقوق الشعب الفلسطيني الراسخة في القانون الدولي: حق العودة للاجئين الفلسطينيين. حق الفلسطينيين في مدينة القدس كعاصمة واحدة للدولة الفلسطينية. حقهم في مقاومة كافة أشكال التمييز العنصري الإسرائيلي والقتل والاعتقال.

٣. إن مشروع بهذه الخطوة لم يتم دراسته في الأطر القيادية الفلسطينية لا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا في المجلس الوطني الفلسطيني ولا في المجلس التشريعي. ولم يناقش لدى الفصائل الفلسطينية. أو المجتمع المدني والحقوقي كما لم يُستشر فيه خبراء القانون الدولي لا فلسطينياً أو عربياً أو حتى دولياً.

٤. لم يندد القرار بشكل صريح وقاطع بيهودية الدولة. الأمر الذي قد يؤسس لترحيل وتهجير الفلسطينيين من "دولة إسرائيل اليهودية".

٥. عدم تضمين القرار أية إشارة إلى الأسرى والمختطفين في سجون الاحتلال ووضعيتهم في إطار القرار المقترح. مما يعكس تجاهل القرار لهذه الشريحة التي أفنت سنين عمرها في النضال ضد الاحتلال.

٦. الوثيقة تقدم صك غفران وعفو عام من خلال إسقاط للجرائم المقررة من الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨ حتى يومنا هذا. وبالتالي تخطئ تحريك أية شكوى أو طلبات أو دعاوى بحق الاحتلال وفق ما ورد في الفقرة (١٠) من القرار المقترح التي نصت على التالي: (يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات غير قانونية أحادية الجانب).

٧. غياب أي إشارة للآليات التنفيذية للمشروع المقترح مثال إدراج القرار ضمن الفصل العاشر الذي يحول مجلس الأمن اللجوء لاستخدام القوة لتنفيذه وبذلك لا يعدو أن يكون القرار سوى استعراض سياسي يفتقر للقوة الإلزامية.

٨. الصياغة الركيكة والانهزامية للقرار وعدم تدعيمه بعبارات قوية تدعم الحق الفلسطيني مثل الحق بالمقاومة وحق الملاحقة القانونية للاحتلال ومطالبته بدفع التعويضات.

بنود القرار المخالفة للحقوق الراسخة للحق الفلسطيني في القانون الدولي:

١- حق العودة:

نصت إحدى فقرات مشروع القرار على:

“وإذ يؤكد حتمية التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القانون الدولي والقرارات ذات الصلة بما فيها القرار (١٩٤) (د-٣)، على النحو المنصوص عليه في مبادرة السلام العربية”.

إن مبادرة السلام العربية ليست مرجعية قانونية بل هي مبادرة سياسية قابلة للأخذ والرد. أما أحكام القانون الدولي المتعلقة بحق العودة فهي أحكام أمرة.

إن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم حق أصيل راسخ في نص وروح القانون الدولي العام. سواء في اتفاقيات دولية أم في قرارات دولية صادرة عن الأمم المتحدة. وبالحفاظ على الاتصال والتوثيق بما يد إغاثة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين الفلسطينيين ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

وخاصة كل ذلك هو أن للاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى البيوت التي هجروا منها بالقوة والنصوص القانونية في هذا الخصوص أكثر من أن تحصى. وليس أوضح من ذلك نص المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص صراحة ومن دون أي لبس على حق العودة حيث

تقول: "حق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلاده كما يحق له العودة إليها".

كما يتضمن إقراراً غير مباشر بما يسمى يهودية الكيان الإسرائيلي. وهو الأمر الذي يعني إعطاء الحق للاحتلال القيام بعمليات ترحيل جديدة لأهلنا في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨. ويلغي حق العودة عن اللاجئين من أبناء شعبنا.

2- الحق في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل الممكنة:

نصت إحدى فقرات مشروع القرار على:

"وإذ يؤكد من جديد أن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل السلمية، على أساس التزام ثابت بالاعتراف المتبادل وببذل العنف والتجريد والإرهاب والاستناد إلى الحل القائم على وجود دولتين انطلاقاً من الاتفاقات والالتزامات السابقة، وإذ يشدد على أن الحل الناجع الوحيد للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو التوصل لاتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويجل جميع مسائل الوضع الدائم كما حددها الطرفان سابقاً، ويحقق التطلعات المشروعة للطرفين".

إن حق الشعوب في مقاومة الاحتلال حق راسخ كرسته نصوص قانونية عديدة. وهو نابع من حق أكبر وهو الحق في تقرير المصير. وقد تجلّى الاعتراف بشرعية أعمال المقاومة الشعبية المسلحة التي تناضل لنيل حقها في تقرير مصيرها من خلال تدويل النزاعات المسلحة التي تكون طرفاً فيها. وهذا ما حصل بمقتضى البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف في ١٩٧٧. حيث جاءت صياغة الفقرة الرابعة من المادة الأولى من ذلك البروتوكول على نحو يكفل انطباقه. وحيث أن الاحتلال عمل قسري يهدف إلى اكتساب الأرض بالقوة. وبشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي. فالمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة خطر على كل الدول استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة أخرى وعلى هذا الأساس كانت القرارات الدولية (بما فيها القرار ٢٤٢ للعام ١٩٦٧) تدين اكتساب الأرض بالقوة. وتصفها قانوناً بالأراضي المحتلة. وهذا يعني أنها خاضعة في ترتيب أوضاعها المؤقتة. للأحكام الدولية المتعلقة بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال. وتحديدًا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩. والتي تشكل جزءاً أساسياً من القانون الإنساني الدولي.

من جانب آخر على "المنازعات المسلحة التي تناضل من خلالها الشعوب ضد التسليح الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية. وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير كما كرّسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة

بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة".

3- الخلط بين أعمال الإرهاب والنضال الفلسطيني الموجه ضد الاحتلال:

نصت إحدى فقرات مشروع القرار على:

"وإذ يدين جميع أعمال العنف والأعمال العدائية الموجهة ضد المدنيين وجميع أعمال الإرهاب، ومذكراً جميع الدول بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)"

إن الخلط الكبير بين أعمال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال وبين أعمال الإرهاب التي تستهدف المدنيين الآمنين أمر يمتد تاريخ طويل من نضال شعبنا الفلسطيني. إن القرار ١٣٧٣ الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ جاء متخبطاً في بعض نصوصه ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة نفسه والاتفاقات الدولية. وقرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومبادئ أساسية في القانون الدولي. ورغم أن القرار (١٣٧٣) يؤكد "الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس"، لما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة. إلا أنه يغفل في الوقت نفسه حق تقرير المصير وحق مقاومة الاحتلال. وهما من الحقوق الراسخة أيضاً كحق الدفاع عن النفس. سبق وأكد عليها ميثاق الأمم المتحدة. نفسه. عدا عن سلسلة القرارات والاتفاقات الدولية المعروفة. كذلك لم يحدد مفهوم الإرهاب الدولي ولا مفهوم الإرهاب على العموم. ولم يحدد أي مواصفات له.

4- تبادل الأراضي بموجب أحكام القانون الدولي:

نصت إحدى فقرات مشروع القرار على:

"حدود تستند إلى خط حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ مع اتفاقيات محدودة، ومتكافئة لتبادل الأراضي يتفق عليها الطرفان".

إن مبدأ التبادل بين الدول أمر ممكن في الظروف الطبيعية. حيث أن كل دولة تمتلك السيادة التامة على أراضيها. وبعد عملية تفاوض ندية بين تلك الدول يحصل تبادل. أما مسألة التبادل في ظل الاحتلال فإن المنطق القانوني السليم يقتضي بأن تنسحب سلطات الاحتلال من الأراضي وليس أن يتم تبادل أراضي معها.

إن دولة الاحتلال الإسرائيلي تريد. من حيث المبدأ. نقض القانون الدولي الإنساني بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض فلسطينية محتلة. وتريد أن تنقض القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل وأي قرار دولي آخر يؤكد أنها دولة احتلال. وكان الأحرى بالقرار المقدم أن

يؤكد على أن الأراضي الفلسطينية هي أراضٍ محتلة قطعاً ويجب الانسحاب منها ويجب إزالة الاحتلال والتعويض عن الأضرار الناجمة عنه.

فضلاً عن أن خطورة هذه العبارة أنها تؤسس لعملية ترحيل للفلسطينيين إلى خارج فلسطين أو إلى الضفة الغربية المحتلة، لكن هذه المرة بلباس قانوني وموافقة فلسطينية.

5- القدس حق راسخ للفلسطينيين في القانون الدولي العام:

نصت إحدى فقرات مشروع القرار على:

"حل عادل لوضع القدس بوصفها عاصمة للدولتين بما يلي التطلعات المشروعة لكلا الطرفين ويصون حرية العبادة".

إن أخطر أمر في مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن ما يتعلق بمدينة القدس المحتلة. حيث أنه يعطي الاحتلال الإسرائيلي حقاً فلسطينياً تاريخياً وراسخاً في القانون الدولي العام. ويمثل قرار الاحتلال باخذ القدس عاصمة أبدية خدياً صارخاً للشرعية الدولية. ويتعارض مع أحكام القانون الدولي وجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. وفي مقدمتها القرار رقم ٢٥٠ لعام ١٩٦٨. والقرار رقم ٢٥٣ لعام ١٩٦٨. الذي عدّ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل - بما في ذلك من مصادرة الأراضي والأموال - التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، إجراءات باطلة ولا يمكنها تغيير الوضع فيها. والقرار ٢٦٧ لعام ١٩٦٩ الذي أكد فيه المجلس بأوضح العبارات على أن جميع الأعمال الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس ملغاة تماماً. ولا يمكن أن تغير ذلك والقرار ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ الذي دعا إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة. ومن بينها القدس الشرقية. والقرار ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ الذي دعا جميع الدول إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس. ومع اعتبار جميع التدابير والإجراءات التشريعية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة ملغاة ومخالفة للقانون الدولي. والقرارات ٦٧٢ لعام ١٩٩٠، ٦٧٣ لعام ١٩٩٠، ٩٠٤ لعام ١٩٩٤ التي أدانت إسرائيل لارتكابها أعمال عنف ضد الفلسطينيين في المذبحة التي شهدتها ساحة المسجد الأقصى في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٩٠. ووصفت القدس فيها بأنها أرض محتلة.

أما في ما يتعلق بالشاطر الشرقي من مدينة القدس. فقد تصدت الأمم المتحدة للممارسات الإسرائيلية منذ وقوع الاحتلال بعد عدوان حزيران / يونيو عام ١٩٦٧. وهو ما يعدّ استمراراً للرأي

القانوني بشأن القدس. بدءاً من تاريخ إقرار قرار التقسيم رقم ١٨١. وكان للجمعية العامة للأمم المتحدة موقف مهم منذ الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. إذ اتخذت قرارين مهمين بشأن الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس. وأكدت على تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة عليها. وإطلاق عدم المشروعية على الإجراءات التي اتخذتها السلطة المحتلة لتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس. والدعوة إلى وقف هذه الإجراءات وإلغائها. وقد أقرت الجمعية العامة عشرات القرارات التي أكدت الأحكام. منذ ذلك التاريخ حتى دورتها الأخيرة.

6- جيش الاحتلال هو جيش احتلال وليس قوات أمن وطنية:

نصت إحدى فقرات مشروع القرار على:

الترتيبات الأمنية، منها ما يتم من خلال وجود أطراف ثالثة، تكفل وتحترم سيادة الدولة الفلسطينية، بسبيل منها الانسحاب الكامل والتدريجي لقوات الاحتلال الإسرائيلية.."

إن وصف جيش الاحتلال الذي يمارس أبشع الجرائم بحق المدنيين العزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنه "قوات أمن" هو وصف لا يتطابق مع سلوك هذه الجيش على الأرض. وهو بهذا الوصف لا يعتبر جيش احتلال بل هو مؤسسة أمنية وطنية تحمي المواطنين وتسهر على سلامتهم.

وبالتالي يؤدي لشرعنة التنسيق الأمني وتقنيته مع الاحتلال من خلال تسمية الاحتلال (قوات أمن) حيث يسبغ عليه المشروعية. ويحاول تجميل الوجه القبيح للاحتلال الذي ينتهك أساليب الاقتلاع والقتل والتشريد بالإقرار له بوظيفة جديدة تنتهك حفظ الأمن والاستقرار للفلسطينيين.

وعلى الرغم استدراك السلطة للأمر باستبدال مسمى (قوات الأمن) بمصطلح (قوات الاحتلال) في وثيقة التعديلات الملحقة إلا أن هذا التعديل لم يغير الغاية الرئيسة من وظيفة الاحتلال. **نخلص مما تقدم إلى أن...**

القرار المقدم إلى مجلس الأمن حول إنهاء الاحتلال ينطوي على خطورة كبيرة على الحق الفلسطيني لما يتضمنه من تنازلات خطيرة عن حقوق شعبنا الثابتة غير القابلة للتصرف (حق العودة، القدس، يؤيد ضمناً يهودية الدولة..). ويكرس الاحتلال ويعطيه شرعية لم يلم بها طوال سنين احتلاله لأرضنا. فضلاً عن أن نصوص القرار المقترح تمثل مشروع تصفية للقضية الفلسطينية. ويستهدف إلى الإلغاء الضمني لقرارات دولية صدرت لصالح الحق الفلسطيني كانت أكثر إنصافاً وعدلاً.

الفهرس

1	المقدمة
3	افتتاحية الجلسة
7	تقرير اللجنة السياسية
9	النتائج
10	التوصيات
13	مداخلات النواب
28	قرار المجلس التشريعي حول تقرير اللجنة السياسية
30	ملحق رقم (1): مشروع القرار المقدم من السلطة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال
34	ملحق رقم (2): قراءة في الأبعاد القانونية لمشروع القرار المقدم من السلطة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال